الذي جرى في شركة عامة اخرى هي شركة فيرد فقد كشف هذا التحقيق عن اهمال من قبل السلطات يكاد يصل الى مستوى الجريمة ، اذ بلغت الخسائر التي سببها هـذا الاهمال ٨٤ مليون ليرة اسرائيلية . ثم صدرت دراسة عن بنك اسرائيل في شهر كانون الاول الماضي ، لتزيد من شك المكلف الاسرائيلي في انه انما كان يدفع من أجل عدم كفاية وفساد الحكومة . فقد وجدت الدراسة انه من الشركات الاسرائيلية السبع عشرة التي تعرضت لخسائر متتالية بين عامي ١٩٦٤ــ١٩٦٨ كانت اثنتا عشرة منها شركات حكومية او تابعة للهستدروت ، اما الخمس الباقية فكانت غارقة في ديون حكومية مما يجعلهـا عمليا شركات عامة . كذلك اظهرت الدراسة ان الحكومة لا زالت مستمرة في ادارة بل وتوسيع عدد كبير من الشركات التي تتعرض للخسارة(١٣). لم يقدر التقرير مجموع الخسائر التي تسببت بها الدولة ولكنه من الواضح لمعظم الاسرائيليين ان ما دفعوه من ضرائب يزيد كثيرا على المبالغ التي اعترفت الحكومة بانها شطبتها منذ عام ١٩٤٨ والبالغة ٤٠ مليون ليرة اسرائيلية(١٤).

ولكن المواطن الاسرائيلي ليس بحاجة الى الفضائح او الدراسات الاحصائية لكي يقتنع بأنه مستغل (بفتح الغين) . اذ يكفي ان ينظر حوله ليرى ان « تطوير » الاقتصاد الاسرائيلي انما يعني تلبية حاجات الاثرياء الاجانب ، وتمويل الشركات المفلسة التـي تنتج مواد غالية للتصدير ، وتدفئة جيوب مالكي ثروات البلاد ، الاجانب والمحليين ، وتقوية آلة الحرب . وتتزايد شبكات الشقق الفخمة باستمرار ولكن ليس العـامل الاسرائيلي هو الذي ينتقل اليها بل المهاجر الجديد او اليهودي الثري المقيم في الخارج . وتتزايد « أصحاب العقارات المقيمين في الخارج » ينجم وضع شاذ يتمثل بوجود حوالي ١٢ الف شقة جديدة غير مباعة وتظل مقفلة الابواب فارغة في حين تعيش ٤٥ الف اسرة اسرائيلية بمعدل ثلاثة افراد أو اكثر في الغرفة الواحدة(١٥). ولا يستطيع غير نفر يسير من الاسرائيليين ان ينزل في الفنادق الجميلة التي تمتد على طول الساحل ، كما انه يتوجب على هؤلاء ان يدفعوا اسعارا اعلى مما يدفعه السائح الاجنبي في الفنـادق ذاتها . ويزداد الانتاج القومي العام في البلاد بشكل ملحوظ سنة بعد اخرى ، ولكـن مستوى معيشة المواطن الاسرائيلي العادي لم يتحسن وذلك لان قسما كبيرا من الدخل القومي يذهب للرأسماليين الاجانب على شكل فوائد للقروض او ارباح للاستثمارات . وبحسب المكتب المركزي للاحصـاء في اسرائيل فان الاجور الفعلية للعامل الاسرائيلي انخفضت بمعدل ١ ٪ في عام ١٩٧١ على الرغم من ارتفاع الانتاج بمعدل ٧ ٪ (١٦).

من الممكن توقع رد فعل الطبقة العاملة الاسرائيلية تجاه الكولنيالية الجديدة ، اذ ان هذه الظاهرة قد حدثت قبلا في كوبا والشيلي والفليبين ومناطق اخرى ، كما انها تظهر اليوم في البلدان المتقدمة في العالم الرأسمالي . ان بعض الاسرائيليين ، اليائسين من امكان الحصول على « العدالة » من خلال النظام ، يتحولون الى الجريمة وهو مـا تؤكده المعدلات المرتفعة للجريمة في اسرائيل . ويحاول قسم اخر ، من أصحاب الافكار السياسية ، الاطاحة بالنظام بالوسائل الثورية ، ولذلك يتحالفون مـع الفلسطينيين العرب الذين يعتقدون انهم واياهم ضحايا الاستغلال الامبريالي ذاته . ومن الدلائل على مثل هذه الحركة ، المحاكمات التي جرت في اسرائيل مؤخرا لعدد مـن سكان اسرائيل اليهود والعرب بتهمة القيام باعمال تخريبية . ولكن في مجتمع موحد كالمجتمع الاسرائيلي تلجأ الطبقة العاملة الى الاضرابات للتعبير عن عدم رضاها ، كما حدث في السنوات القليلة الماضية . منذ عام ١٩٧٠ ، وهو العام الذي اتخذت فيه الحكومة عددا من القرارات الهامة التي تقلل من استقلال البلاد الاقتصادي ، بدأت سلسلة الاضرابات التي اصبحت تحدث يوميا في اسرائيل . ففي ذلك العام حدث ١٦٣ اضرابا مقابل ١٠٠